

التكامل بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الثالث من خلال نظريات الفشل الأربعة

Integration between public and third sector institutions through the four failure theories

ناصر اسلام فراحي^{1*}، زهية قرامطية²، أحمد علاش³

¹ مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر جامعة البليدة2، etue.ni.ferrahi@univ-blida2.dz

² مخبر الابداع وتغير المنظمات والمؤسسات جامعة البليدة2، gramtiazahia@gmail.com

³ مخبر الابداع وتغير المنظمات والمؤسسات جامعة البليدة2، a.allache@univ-blida2.dz

تاريخ القبول: 2025/04/06

تاريخ الاستلام: 2025/02/18

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التكامل بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الثالث في تعزيز فعالية وجودة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمجتمعات، وذلك من خلال تعزيز الكفاءة وتوسيع نطاق التغطية وتقديم حلول مبتكرة. ومع ذلك، يتطلب نجاح هذا التكامل تخطيطاً دقيقاً وتنسيقاً فعالاً للتغلب على التحديات وضمان تحقيق الأهداف المشتركة. وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

- يجمع التكامل بين الخبرات والموارد من القطاعين، مما يعزز الكفاءة وجودة الخدمات الاجتماعية؛
- يساهم التعاون في سد الفجوات التي قد تكون ناتجة عن نقص الموارد أو القدرات؛
- يتيح التكامل الجمع بين وجهات نظر مختلفة وخبرات متنوعة، مما يعزز الابتكار في تقديم الحلول الاجتماعية؛
- يعزز التكامل من مشاركة المجتمع في تطوير وتنفيذ البرامج الاجتماعية، مما يزيد من قبول البرامج ويعزز من تأثيرها الإيجابي.

كلمات مفتاحية: القطاع العام، القطاع الثالث، الخدمة الاجتماعية.

تصنيف JEL: A13، D71، L53.

Abstract :

The objective of this study is to understand the complementarity between public and third sector institutions in enhancing the effectiveness and quality of social services provided to communities. That's by boosting efficiency, expanding coverage and offering innovative solutions. However, the success of this integration requires careful planning and effective coordination to overcome challenges and ensure the achievement of common objectives.

-The integration of expertise and resources from both sectors will enhance efficiency and the quality of social services;

-Cooperation contributes to filling gaps that may be caused by a lack of resources or capacity;

-Integration allows for the combination of different perspectives and diverse experiences, which promotes innovation in the delivery of social solutions;

-Integration enhances community participation in the development and implementation of social programs, thereby increasing program acceptance and enhancing their positive impact.

Keywords: Public sector; Third sector; Social service.

Jel Classification Codes : A13, D71, L53.

1. مقدمة

في عصر يتسم بتعدد التحديات الاقتصادية وتزايد الاحتياجات الاجتماعية، يواجه القطاع الحكومي والخاص صعوبات متزايدة في تلبية الحاجيات العامة للمجتمع، وعلى الرغم من كون القطاع الحكومي الممّون الرئيسي للخدمات العامة والاجتماعية، الا انه عادة ما يركز على تلبية رغبات اكبر عدد من المصوتين للحكومة، الامر الذي قد يخلق فشلا في اشباع احتياجات الكثير من الفئات في المجتمع، وهنا يبرز التكامل بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الثالث كحتمية لتعزيز جودة الخدمة الاجتماعية المقدمة لأفراد المجتمع، حيث يشمل القطاع العام مجموعة من الهيئات الحكومية التي تقوم بتنفيذ السياسات العامة وتوفير الخدمات الأساسية، بينما يتألف القطاع الثالث من المنظمات غير الربحية والجمعيات الخيرية التي تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية متنوعة، إن التكامل بين هذين القطاعين يعزز الفعالية والابتكار في معالجة القضايا الاجتماعية، ويوفر منصة تعاونية تجمع بين الموارد والخبرات المختلفة لتحقيق نتائج ملموسة ومؤثرة في حياة الأفراد والمجتمعات.

1-1 الإشكالية: من خلال ماسبق يمكن بلورة الإشكالية على النحو التالي:

- كيف يساهم التكامل بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الثالث في تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة للمجتمع؟

2-1 الفرضيات: يمكن صياغة الفرضية التالية كاجابة أولية على الاشكالية المطروحة كما يلي:

- التكامل بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الثالث يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات الاجتماعية بشكل ملموس من خلال استراتيجيات تنسيق واضحة بين القطاعين يقلل من التكرار ويزيد من فعالية تقديم الخدمات، ويساعد في سد الفجوات.

3-1 تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- تحديد العوائق الرئيسية التي تعترض التكامل بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الثالث؛
- تحليل تأثير التكامل على جودة الخدمات الاجتماعية؛
- استكشاف استراتيجيات وأمثلة للتكامل بين القطاعين؛
- تقديم توصيات لتحسين التنسيق وتعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الثالث.

4-1 منهج البحث: من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم

الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتبر هذا المنهج مناسباً وملائماً لمثل هذا النوع من المواضيع، وهذا راجع لاعتماده على طريقة وصف الظاهر كما هي ثم تحليل أبعادها، كما يعتمد على

وصف الدراسة النظرية من خلال الوصف والتفسير والتركيب، ليتم الوصول إلى النتائج النهائية، بالإضافة لاستخدام بعض الأدوات الإحصائية التي تتماشى مع الموضوع.

2. الإطار المفاهيمي للقطاع الثالث

يعتبر العمل الخيري والتطوعي أمرا مهما وأساسيا في اقتصاديات الدول المتقدمة، لذلك فالقطاع الخيري يحتل المركز الثالث خلف القطاع العام والقطاع الخاص، وهو القطاع الذي يشمل المنظمات غير الربحية، والمبادرات الفردية والجماعية الخيرية داخل المجتمع، ولهذا القطاع تعاريف ومفاهيم مختلفة.

2-1 مفهوم القطاع الثالث

يعرف القطاع الثالث حسب مكتب التدقيق البريطاني: بأنه مصطلح يطلق على مجموع المنظمات والجمعيات التي لا تتبع لأي جهة كانت، سواء كانت هذه الجهة تابعة للقطاع الخاص أو للقطاع العام، ويتضمن الجمعيات والتعاونيات والنوادي وال نقابات... الخ، (National audit office, 2024). وفي تعريف آخر حسب مكتب الخدمات المشتركة والذي يعتبر القطاع الثالث مجموع المنظمات المجتمعية، والتطوعية، وجمعيات الايمان بالمساواة، والجمعيات الخيرية، والجمعيات الاجتماعية، والتي تقوم استراتيجيتها بشكل أساسي بإعادة استثمار الفوائض أو جمع الأموال لتعزيز الأهداف الاجتماعية أو البيئية أو الثقافية. (front office shared services, 2008).

وتتميز منظمات القطاع الثالث أساسا عن المؤسسات الاخرى من خلال تركيزها على رسالتها ورؤيتها، بما في ذلك الأنشطة الثقافية والتعليمية والبحثية والترفيهية والاجتماعية والأنشطة الخيرية أو البيئية، على الرغم من قدراتها في مجال تنظيم المشاريع، إلا أن هذه المنظمات فريدة من نوعها في عدم توزيعها للأرباح بين الموظفين وأصحاب المصلحة، انما تقوم بإعادة توظيفها في أنشطتها المختلفة (Santos, 2024)، وفي سياق اخر ينقسم القطاع الثالث لثلاثة قطاعات فرعية وهي:

- القطاع المجتمعي: وهو القطاع الذي يقتصر عمله على المجتمع الذي يعمل فيه وهو قطاع تطوعي بشكل كامل،
- القطاع التطوعي: ويتشكل من المؤسسات المستقلة عن القطاع الحكومي، تتميز بهيكلها المؤسسي التطوعي وغير الربحي.

- قطاع المؤسسات التعاونية: هو قطاع يتكون من المؤسسات التي لها استثمارات وفوائد في المشاريع الربحية وتهدف لزيادة رأس المال واستغلاله في المشاريع الاجتماعية مثل الجمعيات (Yahiaoui، 2021).

2-2 خصائص القطاع الثالث:

- لمنظمات القطاع الثالث عدة خصائص تميزها عن المنظمات الحكومية والخاصة وهي كالتالي:
- تسعى هذه المؤسسات لتنمية الفرد والمجتمع فهي تعمل في مجالات مثل الصحة والتعليم؛
- تحافظ هذه المؤسسات على استقلالية قراراتها بغض النظر عن مصدر التمويل والإعانات؛
- تنشأ هذه المنظمات من خلال الرغبات الشخصية لمؤسسيها، وتعتمد على التمويل الذاتي إلى جانب التبرعات (شريقي، 2018)؛
- إخفاض التكاليف والدراية بحاجيات المجتمع يجعل خدمات هذه المنظمات أكثر جودة؛
- التنافس بين هذه المنظمات لتقديم نفس الخدمة يمثل شيئا إيجابيا من خلال الوصول الى أكبر عدد من المحتاجين للخدمة وهذا ما ينتج عنه انخفاض النفقات الحكومية في هذا الجانب. (مركز الانتاج الاعلامي جامعة الملك عبد العزيز، 2007)

2-3 مجالات مساهمة مؤسسات القطاع الثالث في الخدمة الاجتماعية:

- تساهم منظمات القطاع الثالث في التنمية الاجتماعية والمحلية للمجتمع وذلك من خلال مجالات نشاطها والتي سنذكر الرئيسية منها كالتالي:
- **المجال الصحي:** تقوم منظمات القطاع الثالث من خلال الجمعيات والنوادي الصحية، بنشر الوعي والثقافة الصحية في المجتمع من خلال الأيام الدراسية والندوات والحملات التوعوية، بالإضافة لمساعدة الفئات الهشة في الحصول على الرعاية الصحية، بالأخص في مناطق الظل ومناطق النزاعات. (الضبعوني، 2023)
- **المجال التعليمي:** يعتبر التعليم أهم المجالات التي تؤثر على تنمية المجتمع، حيث تسعى منظمات القطاع الثالث وتهدف للقضاء على الأمية وتنمية المجتمع ثقافيا وعلميا، ولا يكون ذلك الا بالاستثمار في المعاهد والمؤسسات التعليمية ومراكز البحث وتكليف باحثين للقيام بالدراسات والأبحاث التي تؤثر في قضايا المجتمع، دون نسيان التكفل بالفئات التي يصعب

التكامل بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الثالث من خلال نظريات الفشل الأربعة

ناصر اسلام فراحي / زهية قرامطية / أحمد علاش

عليها الوصول الى المراكز التعليمية، فتقوم هذه المنظمات بدعم هذه الشرائح سواء بتقديم المساعدات لشراء الأدوات المدرسية ودفع الكفالات والرسوم الدراسية ورعاية الموهوبين والنوابغ، وتوفير بيئة علمية تساهم في تطوير مهارات هذه الفئة؛

- **المجال الاجتماعي:** يمثل هذا المجال جوهر العمل الخيري والجمعوي لهذه المنظمات، حيث تعمل هذه المنظمات على توفير المرافقة الاجتماعية للفئات المضطهدة في المجتمع، والدفاع عن حقوقهم والاهتمام، بالأقليات المهضومة حقوقها وتحسين ظروفها ومحاولة رد حقوقها من خلال القضاء، وتهتم هذه المنظمات بقضايا الايتام والمسنين والمشردين وتوفير لهم شروط العيش الكريم، وتقدم لهم الدعم المادي والمعنوي بتوفير احتياجاتهم اليومية والاستماع لانشغالاتهم ومحاولة توفيرها (Banerjee, 2023)؛
- **المجال الاقتصادي:** في الوقت الحالي صارت منظمات القطاع الثالث تولي أهمية بالغة لهذا المجال، حيث تقوم هذه المنظمات بدعم الاسر المنتجة وتقديم الدعم المادي والتقني لها، والمساهمة في توفير مناصب شغل دائمة لمحدودي الدخل، وفي نفس السياق تسعى هذه المنظمات للاستثمار في مشاريع مدرة للدخل الذي يساعدها في استدامة تمويل نشاطها وتوفير مناصب الشغل كما ذكرنا انفا. (الضبعوني، 2023).

3 . تحليل دور التكامل بين القطاع العام والقطاع الثالث:

ترتكز الشراكة بين القطاع الثالث ومؤسسات القطاع العام على عدة مبادئ تحكم هذه العلاقة وتضمن سيرها، حيث يشجع المجلس الاوروبي التعاون مع المجتمع المدني في جميع المجالات وعلى كافة المستويات بناءً على المبادئ التالية (Groupe de coopération en matière de lutte contre l'abus et le trafic illicite des stupéfiants، 2015):

- **مبدأ المشاركة:** تقوم منظمات المجتمع المدني بجمع ونقل آراء أعضائها ومجموعات المستخدمين والمواطنين المعنيين، أحد الشروط الأساسية لتطبيق هذا المبدأ هو أن تكون عملية المشاركة مفتوحة وسهلة المنال ومستندة إلى معايير المشاركة المتفق عليها؛
- **مبدأ الثقة:** يقوم المجتمع المنفتح والديمقراطي على التفاعل الصريح والعدل بين الجهات الفاعلة والقطاعات، وبينما تلعب منظمات المجتمع المدني والسلطات العامة أدواراً مختلفة،

فإن لها نفس الهدف المتمثل في تحسين حياة الناس، وهو هدف لا يمكن تحقيقه بشكل

مرض إلا إذا كان قائماً على الثقة والشفافية والاحترام والموثوقية المتبادلة؛

- **مبدأ المساءلة والشفافية:** يتطلب العمل من أجل الصالح العام الانفتاح والمسؤولية والوضوح والمساءلة والشفافية في جميع المراحل من القطاع الثالث والسلطات العامة؛
- **مبدأ الاستقلالية والاعتماد المتبادل:** يجب الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني ككيانات حرة ومستقلة، ولهم الحق في التصرف باستقلالية تامة والدفاع عن مواقف تختلف عن مواقف السلطات التي قد يتعاونون معها.

3-1 أنماط العلاقة بين القطاع العام والقطاع الثالث:

تسعى منظمات القطاع الثالث للعمل المشترك مع مؤسسات الدولة في عدة مجالات منها: الخدمة الاجتماعية، والمشاريع الاغاثية والإنسانية، وهذه الشراكة عادة ما يكون انعكاسها إيجابياً على نشاط الفاعلين في القطاعين لما يتميزان به خصائص، ولهذه العلاقة أربعة أنماط من خلال دراسة (Najam, 2000) نذكرها على شكل نقاط فيما يلي:

- **التعاونية:** تكون العلاقة بين الوكالات الحكومية ومؤسسات القطاع الثالث تعاونية عندما يتشارك الأبطال والرؤية واستراتيجيات التنفيذ، ففي الأساس هناك تقارب بين الغايات والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف؛
- **التصادمية:** تنشأ العلاقة التصادمية عندما يعتبر الطرفين أهدافهما استراتيجياتهما انها متناقضة، ويكون الاختلاف التام في الغايات والوسائل المفضلة، وغالباً ما تضايق السلطات العامة هذه المنظمات من خلال وقف الاعانات او التضيق على نشاطاتها؛
- **التكاملية:** يمكن أن تكون هناك علاقة تكاملية عند اشتراك الطرفين في الأهداف وتفضيلهما استراتيجيات مختلفة، كما يمكن ان ينتج من هذه العلاقة شراكة تعاقدية تمول فيها الحكومة الخدمات العامة وتقوم المنظمات غير الربحية بتقديمها، حيث يلتزم كل طرف بمهام والتزامات منصوص عليها في عقد مبرم بينهما؛(Bifarello, 2000)

التكامل بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الثالث من خلال نظريات الفشل الأربعة

ناصر اسلام فراحي / زهية قرامطية / أحمد علاش

- الاستقطابية: يسود هذا النمط من العلاقة تكون استراتيجيات الطرفين متماثلة رغم ان اهدافهما متباينة، حيث تقوم العلاقة الاستقطابية اساسا على اختلاف الأهداف وتقارب الاستراتيجيات ولكنها غالبا ما تكون بشكل مؤقت.

3-2 مثال عن مساهمة مؤسسات القطاع الثالث في الخدمات الاجتماعية

تعتبر جمعية كافل اليتيم الوطنية من الجمعيات الخيرية الجزائرية الرائدة في العمل الخيري والتنموي في الجزائر، حيث يتمحور نشاطها حول دعم فئة اليتامى والأرامل والتكفل بها تكفلا كاملا أو جزئيا، تأسست هذه الجمعية 2011/12/17 في إطار القانون 11/90 والمتعلق بالمجتمع المدني والنشاط الجمعوي، ولها مكاتب في كل أنحاء الوطن، وفيما يلي سنعرض إنفاق هذه الجمعية خلال 4 سنوات في مجالات الصحة والتعليم والأنشطة الاجتماعية:

الجدول 01: مصاريف مشاريع جمعية كافل اليتيم المكتب الولائي بالمدينة

الوحدة: دج

المبلغ الإجمالي	مشاريع التعليم	مشاريع اجتماعية	مشاريع الصحة	السنة
14895684	6606160	8276524	13000	2019
10353092	1685619	7187389	1480084	2020
27637826	13063148	12057582	2517096	2021
24442436	15193372	6956848	2292216	2022

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعلومات محصلة من الأمين العام مكتب ولاية المدينة لسنوات 2019، 2020، 2021، 2022.

ونلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- تتضمن مشاريع الصحة بالنسبة للجمعية، الدعم الصحي لليتامى والأرامل وذلك بمساعدتهم على تلقي العلاج، ودفع فواتير الأطباء والأدوية والتحاليل الطبية والاشعة، وما يلاحظ هو انخفاض هذه المصاريف عام 2019 وذلك لأنها لم تكن توليها اهمية قصوى في تلك السنة، ولكنها ارتفعت سنة 2020 و2021 بنسبة 113% و70% تواليا، وهذا بسبب

مصاريف مواجهة جائحة كورونا والتي كانت في شكل ادوية ومكثفات وقارورات اكسجين سنة 2020، ومساهمة الجمعية بمبلغ 15000000.00 دج لشراء محطة توليد الاكسجين لمستشفى البرواقية، اما سنة 2022 فقد انخفض الانفاق الصحي للجمعية بنسبة 9% وهذا راجع لانخفاض مستوى الإصابات بكورونا والعودة التدريجية للحياة الطبيعية؛

- أما فيما يخص المشاريع الاجتماعية فهي مجموع مصاريف دعم عائلات الارامل واليتامي بمختلف الإعانات (الغذائية، اعانات الاغطية والافرشة، اعانات ترميم المنازل، اعانات على شكل منح شهرية، اعانات قضائية...الخ)، وكانت هذه المصاريف قد انخفضت بنسبة 15% سنة 2020 وهذا راجع لتركيز الجمعية على المشاريع الصحية في ظل انخفاض مداخل الجمعية، اما في العام الموالي 2021 فنلاحظ ارتفاع الانفاق الاجتماعي بنسبة 40,4%، وهذا يعود لارتفاع مداخل الجمعية من جديد والاحتياجات الاجتماعية لهذه الفئة، ثم عادت هذه النسبة للانخفاض بنسبة 70% وهذا بسبب عودت الحياة الطبيعية وتركيز الجمعية على مشاريع أخرى كالمشاريع التعليمية.

تنفق الجمعية في مجال مشاريع التعليم على تنمية مهارات الأيتام بالاستثمار في التعليم المبكر في الروضات، ودفع تكاليف دروس الدعم والرحلات التحفيزية والجوائز والأدوات المدرسية للتلاميذ والطلبة في كل الاطوار، ويبلغ عدد الايتام المتدربين الذين تكفلهم الجمعية 2125 تلميذ وطالب على مستوى الولاية (احصائيات 2021)، والملاحظ في هذه النقطة انخفاض المصاريف سنة 2020، وهذا راجع لتوقف الدراسة والإغلاق التام المصاحب لجائحة كورونا، ثم عاودت هذه المصاريف الارتفاع سنتي 2021 و2022 بنسبة 87% و 17 % تواليا، وهذا بسبب العودة التدريجية للدراسة والحياة الطبيعية.

3-3 مساهمة مؤسسات القطاع العام في خدمة المجتمع: دراسة حالة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية المدية

تم انشاء مديرية النشاط الاجتماعي في ولاية المدية بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96-471 المؤرخ في 18-12-1996، وذلك بصفة مستقلة عن مديرية الصحة والسكان، وتخضع هذه المديرية لبرنامج حكومي وفق ميزانية مخصصة من طرف وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة في إطار الإستراتيجية المسطرة من طرف الدولة الجزائرية وفي إطار سياسة التضامن الوطني، حيث

التكامل بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الثالث من خلال نظريات الفشل الأربعة

ناصر اسلام فراحي / زهية قرامطية / أحمد علاش

تمارس المديرية نشاطات مستمرة ويومية في مختلف مجالات التكفل بالأشخاص المعوزين والمحتاجين.

مجالات نشاط هذه المؤسسة عديدة نذكر منها، النشاط والمساعدة الاجتماعية، التضامن والحركة الجمعوية، برامج التنمية والإدماج الاجتماعي، والمؤسسات المتخصصة مثل مؤسسات الطفولة المسعفة ومدارس المعاقين ودور الأشخاص المسنين ومراكز استقبال الطفولة الصغيرة، بالإضافة للجان التي يرأسها الوالي او تتولى المديرية امانتها، حيث يشارك في هذه النشاطات 30 موظفا حكوميا ولا تعتمد هذه المديرية على المتطوعين عادة، وترتب نشاطات المديرية حسب أهميتها، فنشاطات الإعانات والدعم تأتي أولا ثم تليها النشاطات التعليمية، ثم الرياضية والثقافية، ومن اهم النشاطات التي تعمل عليها هذه المديرية:

- برامج الاسرة والعائلات المعوزة
- برامج المعاقين وأطفال التوحد
- برامج العمل الإنساني والحركة الجمعوية
- برامج الأشخاص المسنين والأشخاص بدون مأوى

وفي التالي جدول يوضح مصاريف المديرية في مختلف البرامج سنة 2022:

الجدول 02: انفاق مديرية النشاط الاجتماعي في مختلف نشاطاتها الاجتماعية

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات مقدمة من مديرية النشاط الاجتماعي بالمدينة على

المجموع	برنامج المشردين وبدون مأوى	برنامج المسنين والعجزة	برنامج اعانات رمضان	برنامج الدخول المدرسي	برامج ذوي الاحتياجات الخاصة	برامج الاسرة	البيان
95971000	24195000	2926000	30000000	5600000	16250000	170000 00	المبالغ

شكل مقابلة شفوية لسنة 2022.

كانت إعانات برامج الأسرة على شكل أفرشة وأغطية وطرود غذائية مست العملية 2302 عائلة، بالإضافة الى حفاظات للصغار والكبار، بالإضافة للألبسة الشتوية والاحذية والتي استفاد منها 400 معوز، أما فيما يخص برامج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة فقد كانت مساعدات نقدية وأجهزة

لفائدة المعاقين تقدر ب 179 جهاز، ومن جهة أخرى استفاد من برنامج الدخول المدرسي 1400 معوز حيث كانت المساعدات عبارة عن محافظ وأدوات مدرسية، إعانات شهر رمضان المبارك كانت مبلغ مالي يقدر ب 10000 دج لكل محتاج كانت قد صبت في حساباتهم البريدية، مصاريف المديرية على المسنين كانت عن طريق أخذهم في رحلات استجمام استفاد منها 42 مسن من نزلاء دار المسنين وتقديم 28700 حفاظة كبار لمحتاجيها، وفي نفس السياق كانت المديرية قد تكفلت ب 678 شخص بدون مأوى بين إيواء وإطعام وألبسة وأغطية وأفرشة، كل هذه الإحصائيات تمثل نشاط المديرية في سنة 2022 قد تحصلنا عليها من خلال مقابلة شفوية من الموظف المسؤول عن النشاط الاجتماعي بالمديرية.

4- النظريات التي تحدد طبيعة علاقة مؤسسات القطاع الثالث بالمؤسسات الحكومية

تسعى مؤسسات القطاع الخاص والأسواق لتحقيق أقصى العوائد المالية دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح واحتياجات العامة، بينما يسعى القطاع الحكومي لتلبية احتياجات أكبر عدد من المصوتين للحكومة. هذه الديناميات تخلق فجوات تسعى مؤسسات القطاع الثالث لتغطيتها تحت مسمى "نظرية الفجوة". إذ تعمل هذه المنظمات على سد الفجوات التي يسببها فشل السوق والفشل الحكومي في تلبية الاحتياجات العامة وحاجيات الأقليات. في هذا السياق، سنستعرض نظريات الفشل الأربعة وعلاقتها بالقطاع الثالث، مما يساعدنا على فهم طبيعة نظرية الفجوة الاقتصادية بشكل أفضل.

1-4 نظرية الفشل السوقي (market failure theory):

يعود فشل السوق الى التوزيع الغير فعال للموارد، والذي يؤدي بالأفراد الى تحمل تكاليف أكبر وتحقيق فوائد اقل من المتوقع (Market Failure: What It Is in Economics, Common Types, and Causes, s. d.) حيث يعجز السوق في هذه الحالة عن توفير السلع المطلوبة بالكميات الضرورية للحفاظ على استقرار الأسعار، والتي في هذه الحالة لن تعكس القيمة الحقيقية للمنتج او تكاليف الإنتاج، ونستطيع ان نلمس الفشل السوقي في ظاهرة نمو الشركات الاحتكارية وغيرها من المؤسسات الغير تنافسية التي تقوض من نمو الأسواق الحرة وتحد من كفاءتها (Cunningham 2011, 13).

وللفشل السوقي أسباب أخرى غير العجز عن تلبية رغبات المستهلكين وتحقيق الأرباح، كعدم التماثل في المعلومات، والآثار الجانبية التي تحدث عند تأثير التكاليف على شخص غير متدخل

بشكل مباشر في معاملة ما، دون نسيان مشكلة الراكب المجاني وهم الأشخاص الذين لا يدفعون مقابل الاستمتاع بالخدمات والسلع العامة (Mason 2022)، بالإضافة الى الاحتكار وصعوبة الحصول على حقوق الملكية والتي تشكل عائقاً أمام دخول السوق بالنسبة للعاجزين عن دفعها ولا يستطيعون الوصول إلى أسواق رأس المال الرسمية دونها. (Cunningham 2011, 20)

ويعود أصل النظريات التي تربط القطاع الثالث بالفشل السوقي الى اقتصاديات الصحة، حيث وصل مجموعة من الباحثين الى ان غموض الخدمة الصحية بين العاملين في القطاع الصحي والمرضى يفسر أهمية وجود مستشفيات غير ربحية في القطاع الصحي (Dollery et al., s. d., 11)، حيث أدى ضعف التواصل بين الأولياء والأطفال عادة الى فشلهم في تقدير جودة الخدمة ما جعلهم يفترضون ان انخفاض تكاليف الخدمة قد يجعلها اكثر رداءة، ما جعل المؤسسات الصحية ترفع من تكاليف الخدمة لجلب عدد اكبر من المستهلكين، وهذا ما جعل الاولياء يميلون الى الثقة بالمستشفيات الغير ربحية التي تقدم الرعاية للأطفال اكثر من نظيراتها (Cleveland et al., 1998, 12).

وما يجعل مؤسسات القطاع الثالث اكثر جدارة بالثقة وجود قيود على توزيع الأرباح، حيث تتوجه هذه المؤسسات لاستثمار الفوائض عوضاً من توزيعها، وتبين الباحثة ايستل جيمس (1990) من خلال ما خلصت: ان المديرين الغير مستفيدين مالياً من خلال توزيع الأرباح يميلون الى الصدق اكثر ولا يقومون بخداع المستهلكين عند قيامهم بالتسويق للسلعة، وهذا ما يجعل المانحين اكثر اقباماً على التبرع لهذه المؤسسات لان تبرعاتهم ستستخدم في الباب الذي جمعت لأجله (Dollery et al., s. d., 12).

تعالج مؤسسات القطاع الثالث فعلاً بعضاً من أنواع الفشل السوقي، بما في ذلك توفير السلع العامة، حيث يوفر القطاع الثالث ترتيبات مؤسسية مصممة جزئياً لتكون بمثابة علاج لمثل هذه الإخفاقات السوقية، ويوفر القطاع الثالث كفاءة في أنواع معينة من السلع والخدمات التي غالباً ما يتم تسليمها بشكل غير فعال في الأسواق، الا ان منظمات القطاع الثالث ليست علاجاً اجتماعياً شاملاً، كما هو الحال في الأسواق، بسبب ملائمة بعض القضايا للموارد أكثر من غيرها فالأسواق مثلاً تفضل إنتاج السلع والخدمات التي عليها الطلب من الشرائح الأكثر قدرة على الدفع، اما القطاع الثالث فيفضل إنتاج السلع والخدمات التي يسهل ضمان تمويلها من المنح والتبرعات وغيرها من الإغانات (Witesman et Heiss 2017, 1503).

2-4 نظرية الفشل الحكومي (Government failure theory):

يعتبر الباحث الباحث فايزبرود (Weisbrod) اول من ناقش دور مؤسسات القطاع الثالث من خلال نظرية الفشل الحكومي، حيث افترض ان مؤسسات القطاع الثالث هي مؤسسات هجينة تجمع بين مميزات المؤسسات الربحية والحكومية، ولخص دورها في انها تعمل على توفير سلع الاستهلاك الجماعي التي تفشل الأسواق في توفير بديل لها وتعجز الحكومات عن توفيرها (Liu 2017, 620) (Zuidervaat 1998, 188)، وبصيغة ادق يحدث الفشل الحكومي عندما يتسبب التدخل الحكومي في تخصيص أقل كفاءة للسلع والموارد، مما قد يحدث بدون هذا التدخل (Cunningham 2011, 36).

وقد حدد وولف (Wolf) أربعة أنواع للفشل الحكومي قد توازي فشل السوق، والتي قد تنجم عن الظروف التي يتم بموجبها إنتاج واستهلاك الناتج الحكومي من الخدمات والسلع، وهذه الأنواع الأربعة من حالات الفشل الحكومية هي على التوالي (Wolf 1995, 3-4):

- **التكاليف الزائدة والمتزايدة:** الناجمة عن الانفصال بين التكاليف ومصادر الإيرادات لتمويل هذه التكاليف؛
- **العوامل الداخلية والأهداف التنظيمية:** وهي المعايير أو الأهداف البديلة التي تنطبق داخل المؤسسات الحكومية لتوجيه وتنظيم وتقييم أدائها وموظفيها؛
- **العوامل الخارجية المشتقة:** أي الآثار الجانبية غير المتوقعة للأنشطة الحكومية التي لا تتحقق غالباً من قِبل الوكالة الحكومية المسؤولة عن إنشائها، وبالتالي لا تؤثر على حسابات الوكالة أو سلوكها؛
- **أوجه عدم المساواة في التوزيع:** والتي عادة ما يتم فهرستها في السياق غير السوقية على ممارسة السلطة البيروقراطية والسلطة على المواطنين الذين لديهم سبل محدودة لضمان المساواة إما باللجوء إلى منتج آخر غير الحكومة، أو بالامتناع عن قبول (أي استهلاك) العمل البيروقراطي أو الإداري.

تفترض نظرية الفشل الحكومي ان القطاع الثالث يظهر عند عجز الحكومة لتلبية احتياجات السوق، وفي نفس السياق قد يكون هذا العجز بسبب امتناع الحكومات في الكثير من الأحيان عن اشباع بعض الحاجات بسبب سعيها لتلبية مطالب واحتياجات الأغلبية، بالإضافة لذلك قام فايزبرود

سنة 1998 بمعالجة فشل الحكومة أيضا من خلال نظرية التباين التي تزعم ان أهمية القطاع الثالث تأتي بسبب تزايد التباين في المجتمعات الحديثة وتباين تفضيلات واحتياجات المواطنين بشكل متزايد، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات "العامة" ذات الخصائص الفردية والتعددية (Pevcin 2012, 148).

3-4 نظرية العقد الفاشل: (Contract Failure Theory)

بالعودة للدراسة التي أجراها الباحثان نيلسون وكراشينسكي (1973؛ نيلسون 1977)، والتي لاحظا فيها ان الخدمات الصحية المقدمة للأطفال لا يستطيع الوالدين التحكم او معرفة مدى جودتها بسبب ان الذي يدفع ثمن السلعة او الخدمة ليس هو المستهلك المباشر لها، وقد خلاصا بان دور رعاية الأطفال الغير ربحية ما هي الا نتاج لفشل المؤسسات الحكومية او الربحية في تقديم خدمات ذات جودة، وفي دراسة أخرى زعم هاينسمان (Hansmann) في مقال سنة (1980) ان نشأة مؤسسات القطاع الثالث ما هي الا نتاج مواقف يشعر فيها المستهلكون بعدم القدرة على تقييم جودة السلعة بدقة اثناء طلب الخدمة او السلعة او حتى عند حيازتها (Hansmann, 1987, p. 29).

ويعتبر الباحث هاينسمان من المدافعين عن نظريات الفشل التي أطلقها فايسبرود، حيث سعى لاستكمال رؤيته من خلال تقديم نظرية تصف بشكل ادق الظروف التي تستجيب فيها مؤسسات القطاع الثالث لفشل السوق، ففي حين يرى فايزبرود أن هذه المؤسسات تنشأ لحل مشاكل العمل الجماعي التي لا تستطيع الحكومات أو لا ترغب في معالجتها، يرى هانسمان أن دورها يتلخص في معالجة مشاكل عدم التماثل في المعلومات في السوق، وتعالج مؤسسات القطاع الثالث مشكلة أطلق عليها "العقد الفاشل"، وهو نوع محدد من فشل السوق (Child 2024, 23).

يمثل العقد الفاشل حالة من فشل السوق والتي يكون فيها تدفق بين المنتج والمستهلك رديئا للغاية، ما يجعل المستهلكين في حالة من الشك من جودة السلعة ويجعلهم عاجزين عن تقييم العقود التي تربطهم مع الموردين، والذين قد يضعون ثمنا غير متناسب وجودة السلعة (Child 2024, 24)، وهذا ما يجعل مؤسسات القطاع الثالث الحل الأمثل لهذا الفشل، وبسبب كونها لا تسعى لتعظيم أرباح المساهمين وهذا ما قد يجعل خدماتها أكثر جودة مناسبة مع السعر، وهذا ما يزيد الطلب عليها خاصة في الخدمات الإنسانية، دون ان ننسى احترامها للعقد الأخلاقي الذي يربطها والمستهلكين على عكس (المؤسسات الربحية) سهام و ميلود 2020, 1413).

4-4 نظرية الفشل التطوعي (Voluntary Failure):

يرى الباحث ليستر سالامون (Salamon L. M) ان النظريات السابقة والتي تفترض ان القطاع الثالث تشكل نتاجا للفشل الحكومي وفشل الأسواق، تعتبر القطاع الثالث قطاعا ثانويا يسد الفراغات ويغطي فشل الحكومة والسوق فقط، لذلك قدم تحليلا اخر في هذا الباب، حيث يعتبر انه من الأكثر جدوى ان نقلب النظرية رأسا على عقب، ونرفض الفرضية التي تقول ان الحكومة هي الاستجابة النموذجية لفشل الأسواق (Salamon 1987, 39)، ونفترض في المقابل ان مؤسسات القطاع الثالث هي الاستجابة الأساسية لفشل السوق، وعوضا من اعتبارها مؤسسات ثانوية تغطي الفشل الحكومي او قيود الحكومة في توفير السلع الجماعية نجعل الحكومة هي من تغطي الفشل التطوعي، والفكرة الرئيسية الجاثية خلف هذا الافتراض هي التكاليف العالية التي قد تدفعها الحكومة عند الاستجابة للنقص في السلع الجماعية والتي تعد اعلى من تكاليف العمل التطوعي (Salamon 1987, 39). وحتى تتحرك الحكومات للاستجابة لمشكلة عامة ما فلا بد من جمع المعلومات، وإثارة شرائح كبيرة من الجمهور، وإعلام المسؤولين العموميين وإقناعهم، وتطوير الحلول المقترحة، وصياغة القوانين وإقرارها، ووضع البرامج موضع التنفيذ، وكل هذا يتطلب الوقت والموارد، على عكس القطاع الثالث فتوليد استجابة منه يتطلب من مجموعة من الأفراد، سواء كانوا مدفوعين بدوافع دينية، أو حماسة أيديولوجية، أو قناعة مهنية، أو خبرة شخصية، أن يأخذوا زمام المبادرة بمفردهم لمعالجة المشكلة (Salamon et Toepler 2015, 2162)، وهذا يسلط الضوء على سمة فريدة لمؤسسات القطاع الثالث: فهي وحدها بين المؤسسات المجتمعية قادرة على حشد المبادرات الفردية من أجل الصالح العام، وهذا يميزها عن مؤسسات السوق، التي تحشد المبادرات الفردية ولكن من أجل تحقيق مكاسب فردية، وعن المؤسسات الحكومية، التي تسعى إلى تحقيق الصالح العام ولكنها تفعل ذلك من خلال العمل الجماعي، لذلك فمن المعقول أن نتوقع أن القطاع الثالث، وليس الحكومة أو الشركات، سيوفر في كثير من الأحيان خط الاستجابة الأول لـ "إخفاقات السوق" المفترضة (Salamon et Toepler 2015, 2162).

وقد حدد سالامون (Salamon L. M) الاخفاقات التطوعية التي تستدعي من الحكومة دعم مؤسسات القطاع الثالث وقام بتقسيمها الى اربع إخفاقات وهي: (Toepler 2023, 408)

- **القصور الخيري:** ونقصد به عدم قدرة النظام التطوعي على توليد الموارد الأساسية لتغطية مشاكل الخدمة بشكل كاف وموثوق، وذلك بسبب مشكلة "الراكب المجاني" المتأصلة في الخدمات الجماعية، حيث اثبتت الدراسات ان الفرد له قابلية كبيرة لجعل شخص آخر يتحمل التكلفة عنه؛
 - **الخصوصية الخيرية:** وهي ميل المنظمات التطوعية والمحسنين إليها إلى التركيز على مجموعات فرعية معينة من السكان، تشكل بطبيعة الحال إحدى نقاط القوة المزعومة للقطاع التطوعي من اساسيات وجوده؛
 - **الابوية الخيرية:** وهي من المشاكل التي تعيب نشاط القطاع الثالث في التعامل مع قضايا المجتمع، حيث يميل أولئك الذين يديرون المنظمات غير الربحية إلى أن يكونوا أولئك الذين لديهم بالفعل إمكانية الوصول إلى موارد المجتمع، مما قد يؤدي إلى اعتقاد المنظمات بأنها "تعرف ما هو الأفضل" للمستفيدين وعدم منح المستفيدين أي سيطرة على الموارد التي يتم إنفاقها نيابة عنهم؛
 - **الهواية الخيرية:** وتعني افتقار العديد من العاملين في مؤسسات القطاع الثالث الى الاحترافية في الاداء، وهذا يرجع جزئيا الى الابوة الخيرية حيث في غالب الأحيان لا يتم التداول على المسؤوليات داخل المؤسسات الخيرية، إضافة لذلك ضعف البرامج التكوينية للأفراد القائمين على تلك النشاطات، وهذا ما يؤدي الى إدارة سيئة للموارد.
- وتمثل نظرية الفشل التطوعي من النظريات الأساسية التي تحكم علاقة الحكومة المركزية بالقطاع الثالث، حيث مما سبق يبين سالامون ان مؤسسات القطاع الثالث يمكنها بمساعدة الحكومة المركزية ان تغطي وبكفاءة فشل السوق، وقد تكون حلا من الحلول التي يمكنها ان تجعل الانفاق الحكومي اقل تكلفة.
- **نظرية الفشل السوقية:** تهدف هذه النظرية الى تفسير الاسباب والعوامل التي تجعل أن الأسواق عاجزة عن تلبية احتياجات المجتمع بشكل كامل وفعال، ويقوم القطاع الثالث بسد هذه الفجوات من خلال تقديم السلع والخدمات التي تغشل الأسواق في توفيرها بفعالية، وعلى الخصوص في حالات الاحتكار وعدم كفاءة الأسواق؛

- **نظرية الفشل الحكومي:** تفترض أن مؤسسات القطاع الثالث تظهر كاستجابة لعجز الحكومات عن تلبية جميع احتياجات المجتمع بكفاءة. تشمل أوجه الفشل الحكومي مثل التكاليف الزائدة والعوامل الداخلية التي تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد.
- **نظرية العقد الفاشل:** تقترح أن مؤسسات القطاع الثالث تعالج "فشل العقد"، حيث لا يتمكن المستهلكون من تقييم جودة السلع والخدمات بفعالية بسبب ضعف المعلومات. تعمل هذه المؤسسات على تحسين جودة الخدمات وتقديمها بأسعار مناسبة.
- **نظرية الفشل التطوعي:** يعارض ليستر سالامون الفرضية التي تعتبر القطاع الثالث ثانوياً، مقترحاً أن المؤسسات التطوعية هي الاستجابة الرئيسية لفشل السوق. تسلط النظرية الضوء على التحديات التي تواجه القطاع التطوعي، مثل نقص الموارد والاحترافية، وتؤكد على فعاليته في تقديم حلول منخفضة التكلفة مقارنة بالحكومة.

5. تحليل النتائج

إن التكامل بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الثالث يعزز من فعالية وجودة الخدمات الاجتماعية، لكنه يتطلب تخطيطاً دقيقاً وتنسيقاً فعالاً لضمان تحقيق الأهداف المشتركة، وفيما يلي أهم النتائج التي تبرز الأهمية المتزايدة للتعاون بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الثالث.

- **تحسين الكفاءة وجودة الخدمة:** يشير التكامل بين مؤسسات القطاع العام (مثل الوزارات والمصالح الحكومية) والقطاع الثالث (مثل المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية) إلى تحسين الكفاءة وجودة الخدمات الاجتماعية المقدمة. التعاون يمكن أن يؤدي إلى تبادل المعرفة والموارد، مما يعزز فعالية البرامج والخدمات؛
- **توسيع نطاق الخدمات:** التعاون بين القطاعين يساهم في توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية المقدمة للمجتمعات المحلية. المنظمات غير الحكومية غالباً ما تكون قادرة على الوصول إلى الفئات المستهدفة بشكل أكثر فاعلية، بينما يمكن للقطاع العام توفير الدعم المالي والإطار التنظيمي؛

التكامل بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الثالث من خلال نظريات الفشل الأربعة

ناصر اسلام فراحي / زهية قرامطية / أحمد علاش

- تخفيف الفجوات في التغطية: التكامل يساعد في سد الفجوات التي قد تنشأ بسبب نقص الموارد أو القدرات في القطاع العام أو القطاع الثالث. من خلال العمل المشترك، يمكن معالجة القضايا التي تتطلب تدخلات متعددة الأبعاد؛
- تعزيز الابتكار: يساهم التعاون في تعزيز الابتكار في تقديم الخدمات الاجتماعية. من خلال الجمع بين الخبرات والمعرفة من القطاعين، يمكن تطوير حلول جديدة ومبتكرة للتحديات الاجتماعية؛
- تحسين التنسيق والتكامل: الدراسة قد تسلط الضوء على أهمية تحسين التنسيق بين الجهات المختلفة لتفادي التكرار والتضارب في الجهود. التكامل يساهم في إنشاء استراتيجيات شاملة ومتداخلة؛
- زيادة المشاركة المجتمعية: عند دمج جهود القطاعين، يتمكن المواطنون من المشاركة بشكل أكبر في تطوير وتنفيذ البرامج الاجتماعية، مما يعزز من قبول المجتمع لهذه البرامج وفعاليتها؛
- تحديات ومعوقات: من الضروري دراسة التحديات التي قد تواجه هذا التكامل، كتنابؤ الأهداف والسياسات، والتفاوت في الموارد، والحاجة إلى بناء الثقة بين الأطراف المختلفة.

6. خاتمة

تتضح أهمية التكامل بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الثالث في تعزيز فعالية الخدمات الاجتماعية من خلال تبادل المعرفة والموارد وتنسيق الجهود. هذا التعاون لا يقتصر على تحسين الكفاءة والابتكار فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز الشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات ويعزز من جودتها، كما ان التكامل والتعاون بين القطاع العام والقطاع الثالث يعتبر حلاً عملياً للاختلالات والتحديات التي تشير إليها نظريات الفشل الأربعة، حيث يمكن ان يعالج عجز الأسواق من خلال تقديمه للسلع العامة، ويعزز من كفاءة الاستجابة الحكومية للحاجيات العامة للمجتمع، كما وانه من خلال تبني نموذج تكاملي، يمكن لهذه المؤسسات والقطاع العام العمل معاً لتحقيق الأهداف المشتركة وتحسين جودة الحياة للأفراد الأكثر احتياجاً، وبالتالي، يساهم هذا التعاون في بناء مجتمع أكثر تماسكاً وعدالة، ويعزز من قدرة المجتمع على مواجهة التحديات الاجتماعية بطرق أكثر شمولية وفعالية.

7. قائمة المراجع

- Child, Curtis. 2024. « An Overview of Nonprofit Sector Theories ». In *Reimagining Nonprofits: Sector Theory in the Twenty-First Century*, édité par Curtis Child et Eva Witesman, 17-40. Cambridge: Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/9781009262057.003>.
- Cleveland, Gordon, et Michael Krashinsky. 1998. « The Benefits and Costs of Good Child Care: The Economic Rationale for Public Investment in Young Children. A Policy Study. Monograph No. 1 », janvier.
- Cunningham, Shawn. 2011. *Understanding market failures in an economic development context*. <https://doi.org/10.13140/2.1.4734.6562>.
- Dollery, Brian, Joseph Wallis, Professor, et Senior Lecturer. s. d. « Economic theories of the voluntary sector: a survey of government failure and market failure approaches ».
- Liu, Gao. 2017. « Government Decentralization and the Size of the Nonprofit Sector: Revisiting the Government Failure Theory ». *The American Review of Public Administration* 47 (6): 619-33. <https://doi.org/10.1177/0275074016631643>.
- « Market Failure: What It Is in Economics, Common Types, and Causes ». s. d. Investopedia. Consulté le 22 août 2024. <https://www.investopedia.com/terms/m/marketfailure.asp>.
- Mason, Dyana P. 2022. « Theories », octobre. <https://opentext.uoregon.edu/intrononprofit/chapter/2-theories/>.
- Pevcin, Primoz. 2012. « Demand and Supply Side View on the Factors Affecting Size of Non-Profit Economy ». *Economic Research-Ekonomska Istraživanja* 25 (sup1): 140-62. <https://doi.org/10.1080/1331677X.2012.11517560>.
- Salamon, Lester M. 1987. « Of Market Failure, Voluntary Failure, and Third-Party Government: Toward a Theory of Government-Nonprofit Relations in the Modern Welfare State ». *Journal of Voluntary Action Research* 16 (1-2): 29-49. <https://doi.org/10.1177/089976408701600104>.
- Salamon, Lester M., et Stefan Toepler. 2015. « Government–Nonprofit Cooperation: Anomaly or Necessity? » *VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations* 26 (6): 2155-77. <https://doi.org/10.1007/s11266-015-9651-6>.
- Toepler, Stefan. 2023. « Rereading Salamon: Why Voluntary Failure Theory Is Not (Really) About Voluntary Failures ». *Nonprofit Policy Forum* 14 (4): 405-14. <https://doi.org/10.1515/npf-2023-0080>.
- Witesman, Eva, et Andrew Heiss. 2017. « Nonprofit Collaboration and the Resurrection of Market Failure: How a Resource-Sharing Environment Can Suppress Social Objectives ». *VOLUNTAS: International Journal of Voluntary*

and Nonprofit Organizations 28 (4): 1500-1528.

<https://doi.org/10.1007/s11266-016-9684-5>.

- Wolf, Charles. 1995. « Markets, Governments, and Society ». RAND Corporation. <https://www.rand.org/pubs/papers/P7951.html>.
- Zuidervart, Lambert. 1998. « Short Circuits and Market Failure: Theories of the Civic Sector ». *The Paideia Archive: Twentieth World Congress of Philosophy* 42 (janvier):187-93. <https://doi.org/10.5840/wcp20-paideia199842794>.
- زنكري ميلود. 2020. « النظريات الاقتصادية الحديثة للقطاع الثالث الخيري ودوره et سهام ساري في تحقيق التنمية المستدامة » النموذج الأمريكي ” . « مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية 34 (1): 27-1402.
- Banerjee, K. (2023, 12 1). Impact of Third Sector for countries Socio-Economic development particularly for PACS: A study with reference to West Bengal. *Journal Of Electronics Information Technology Science And Management*, p. 59.
- Bifarello, M. (2000). PUBLIC-THIRD SECTOR PARTNERSHIPS A MAJOR INNOVATION IN ARGENTINIAN SOCIAL POLICY. *the Fourth Conference of the International Society for Third-Sector Research*, (p. 8). Dublin, Ireland.
- front office shared services. (2008). *working with the third sector*. front office shared services.
- Groupe de coopération en matière de lutte contre l’abus et le trafic illicite des stupéfiants. (2015). *l’interaction entre les gouvernements et la société civile*. ue: Groupe Pompidou.
- Hansmann, H. (1987). Economic theories of nonprofit organizations. In H. Hansmann, *The nonprofit sector: Research handbook* (p. 29). Yale: Yale University Press. Retrieved from Yale University Press: <https://law.yale.edu/sites/default/files/documents/pdf/Faculty/Hansmanneconomictheories.pdf>
- Najam, A. (2000, 06 20). The Four-C’S Of Third Sector–Government Relation: Cooperation, Confrontation Complementarity, and Co-optation. *NONPROFIT MANAGEMENT & LEADERSHIP*, pp. 384-389.
- National audit office. (2024, 3 26). *National audit office*. Récupéré sur National audit office: <https://www.nao.org.uk/successful-commissioning/introduction/what-are-civil-society-organisations-and-their-benefits-for-commissioners/>

- Santos, E. J. (2024). Social Responsibility, Organisational Support, and Identification: An Approach to Non-profit. Dans E. J. Santos, *Social Work - Perceptions for a New Era* (pp. 5-6). IntechOpen.
- Yahiaoui, N. (2021, 12 1). The third Sector: A Sustainable Development Force. *Social and Human Sciences Review*, p. 960.
- الضبعوني, س. ع. (2023, 12 1). دور المؤسسات الخيرية والاتحادية والمحلية في دولة الامارات العربية المتحدة: الفرص والتحديات. *Perdana: International Journal of Academic Research (Social Sciences & Humanities)*, p. 91.
- شريقي, ب. ب. (2018, 02 12). دور القطاع الثالث في تجسيد الانشطة التنموية. *مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية*, pp. 417-418.
- مركز الانتاج الاعلامي جامعة الملك عبد العزيز. (2007, 12 31). المنظمات الأهلية و المجتمع المدني و المبادرات المدنية التطوعية نحو مجتمع المعرفة. 18, 133-134, الرياض, المملكة العربية السعودية: مركز الانتاج الاعلامي جامعة الملك عبد العزيز.